رسالة من صنعاء
وجهة نظر

هذا هو القسم الاول من رسالة وصلت « الهدف » من صنعاء تعطي وجهة نظر في موضوع الوحدة اليمنية من خلال ملاحظات ومقارنات بين التنظيمين الاجتماعيين في الشمال والجنوب توضح الاختلاف الايديولوجي والسياسي والطبقي بينهما وتعطي وجهة نظر في الاتفاقية الاخيرة وطريق الوحدة اليمنية الثوري، ننشرها على حلقتين :

« الهدف »

ملاحظات سريعة على التطورات الأخيرة في قضية الوحدة اليمنية

بقلم : عبد الله محمد

من المعروف انه في ٢٦ سبتمبر ٦٢ م انتصرت الثورة في شمال اليمن واقيمت الجمهورية على انقاض الحكم الملكي الاقطاعي وساهم في هذه الثورة ، اثناء الحصار، كما قامت الثورة في جنوب اليمن في ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، وساهم فيها اثناء الشمال كذلك ، وانتصرت هذه الثورة في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ . بطرد الانكليز من جنوب اليمن وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية « حاليا ج. ي. د. ش » .

ورغم الجزئه الاستعمارية الاقطاعية لليمن فان نضال الشعب اليمني في شماله وجنوبه، كان مترابطا في كل الاوقات ، وكما يؤكد برنامج التنظيم السياسي الجبهة القومية - في الباب الاول ص ١٤ . ان اعداء الشعب اليمني لا يمكن فصلهم في الشمال عن الجنوب ولا يمكن فصلهم في الجنوب عن الشمال ، وكذلك فان القوى صاحبة المصلحة في التطور والتقدم اليمني لا يمكن هي الاخرى فصلها في الجنوب عن الشمال والعكس) .

ولكن تطور الاحداث في السنوات الاخيرة في اليمن جعلت الثورة في شمال اليمن تتكىء فعليا الكثير من مكتسبات ثورة ٢٦ سبتمبر - خلافا لارادة الشعب اليمني بسبب تدخلات استعمارية وانظمة حكم رجعية وفي مقدمتها نظام الحكم السعودي .

وسارت الامور في جنوب اليمن على عكس ذلك فان ثورة ١٤ اكتوبر لم تتوقف وترسخ فحسب بل اكتسبت محتوى ثوريا جديدا ، بعد خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية التي حسمت الصراع في جنوب اليمن بين اليمين على اختلاف هوياته ، واليسار التقدمي لصالح التوجه التقدمي وتولت الحكم العناصر الثورية التقدمية التي تؤمن باخلاص بالاشتراكية العلمية - وحدث تطور نوعي في مسيرة التنظيم السياسي للجبهة القومية ، التنظيم الذي يقود مسيرة البلاد في طريق التقدم الاقتصادي الاجتماعي، بافق اشتراكي .

وفي الوقت الذي حدثت تراجعات كبيرة في مسيرة ٢٦ سبتمبر في شمال اليمن ، بسبب النكسة الناتجة عن التآمر الامبريالي الرجعي، حدثت انجازات ثورية كبيرة في جنوب اليمن باتجاه انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، فطهرت اجهزة الدولة بما فيها القوات المسلحة - من العناصر الرجعية اليمنية وحلت محلها - على العموم العناصر التقدمية المخلصة للتوجه الثوري . وتولت قيادة الجبهة القومية عناصر كادحة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وشكلت الحكومة الائتلافية من مختلف القوى السياسية في البلاد « في الوقت الذي تشهد مختلف العناصر الوطنية في شمال اليمن وتتعرض لمختلف اشكال القمع ولا زال العديد من ممثلي القوى الوطنية في الشمال في السجون وتتعرض لمعاملة لا انسانية » وتم اباحة الديمقراطية لاوسع الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين وتوريين من خلال المبادرات الجماهيرية وتحت قيادة الجبهة القوية واشاعة التدريب وحمل السلاح لاوسع الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة للدفاع عن الثورة .. وتشجيع جميع التبرعات لبناء المدارس والوحدات الصحية وشق الطرقات وانشاء مشاريع المياه وامممت الشركات والمصالح الاجنبية واشرف على انقاضها القطاع العام ، وسن قانون الاصلاح الزراعي ، الذي نفذ وينفذ بالاستناد الى الفلاحين الفقراء ، كما صدر الدستور المدني للبلاد الذي يؤكد على الدور القيادي .. المتنامي للطبقة العاملة في حياة البلاد حيث جاء في مادته السابعة « وينمو تصاعديا الدور التاريخي للطبقه العامله لتصبح في النهاية القيادة الطبقية للمجتمع » وبهتدي الدستور بالاشتراكية العلمية حيث جاء في مادته الثامنة بهذا العدد ما يلي « تهدف الدولة الى ادارة المجتمع بغية ان الثورة الوطنية الديمقراطية تستكمل على اسس الاشتراكية العلمية لكي تمهد السبيل للقضاء على استغلال الانسان للانسان كله .. »

وشكل مجلس الشعب الاعلى المؤقت ، السلطة التشريعية في البلاد ، من مختلف القوى السياسية والاجتماعية التقدمية « بينما مجلس الشورى في الشمال اليمني يعتمد بالاساس سلطة الاقطاع » ..

وبينما تعيش المرأة اليمنية في شمال اليمن في وضع متاخر بسبب سياسة الحكم الرجعي، تتنامى دور المرأة في الحياة السياسية في الجنوب اليمني ، ونص الدستور في مادته السادسة والثلاثين على ضمان حقوقها ، « تضمن الدولة حقوقا متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية » .

ويضم مجلس الشعب الاعلى المؤقت ومؤسسات اجتماعية وديمقراطية اخرى النساء بجانب الرجال .

نعم حدثت في جنوب اليمن هذه الاجراءات التقدمية وغيرها وخاصة في السنوات الثلاث الاخيرة .

وفي مجال السياسة العربية توجهت شمال اليمن - بالاساس وعززت علاقاتها مع الحكومات الرجعية العربية وعلى راسها الرجعية السعودية والخليج ، اما جنوب اليمن فعززت علاقاتها مع القوى التقدمية العربية « حكومات ومنظمات واحزابا » ونصب على ذلك في دستورها حيث جاء في المادة الثالثة عشر منه بهذا الصدد ما يلي : « تؤكد الدولة .. وتساند حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار والامبريالية ، وتوطد علاقاتها بالدول العربية التقدمية والشعوب العربية والدول الاشتراكية والتقدمية والمحبة للسلام » .

وحسب ظروف وامكانيات الحكم في جنوب اليمن فقد قدم التاييد والمساعدة ودعم حركات التحرر الوطني الفلسطينية والخليج . الخ ..

وفي مجال السياسة الخارجية توجه شمال اليمن الى امريكا والمانيا الغربية وعزز علاقاته معها في مختلف المجالات ، وعلى عكس ذلك سارت الامور في جنوب اليمن حيث توجه الحكم الى دول المعسكر الاشتراكي والقوى الثورية العالمية وعزز علاقاته ، معها ، ومن اجل توطيد علاقات اليمن الديمقراطية والجبهة القومية مع القوى التقدمية والاشتراكية والعالمية ، قامت وفود عديدة رسمية وحزبية بزيارات الى عدد من الدول العربية الوطنية ودول المعسكر الاشتراكي .

وجاء المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي - الجبهة القومية ، المنعقد في اوائل مارس ١٩٧٢م ، تتبنيا للتوجه الثوري للحكم القائم في الجنوب ولرسم الخطوط الواضحة في مسيرة البلاد ليس فقط لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، بل ليؤكد على ضرورة بناء علاقات الانتاج الاشتراكية لاحقا ، وفق اسس الاشتراكية العلمية التي اصبحت الدليل النظري الملزم لاعضاء التنظيم ولخط سير الدولة في جنوب اليمن .

وكنتيجة منطقية للسياسة الداخلية والعربية والدولية لحكومتي الشمال والجنوب تكون نظامان مختلفان تماما عن بعضهما البعض في حاضرهما - اليوم وفي توجهات الطامحين نحو افاق المستقبل ..

ولما كان الاقتصاد هو عبارة عن مجموع علاقات الانتاج القائمة والسياسة هي عبارة عن العلاقات القائمة بين الطبقات والامم والدول ، وهي السياسة - التعبر المكثف للاقتصاد ، فهذا يعني ..

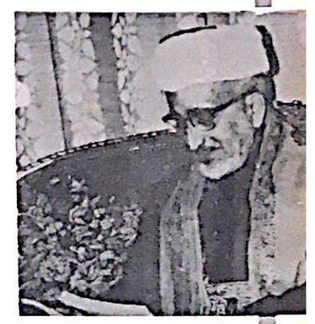

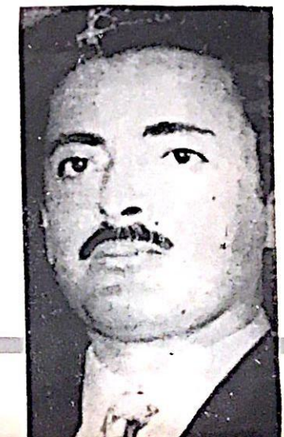

قد تكون في شمال اليمن وجنوبه سياسة واقتصاد مختلفين بان امكانية قيام اقتصاد واحد متكامل في عموم اليمن موجودة « وبالتالي سياسة متشابهة او واحدة . » ولكن الامكانية شيء والواقع شيء اخر وليس دائما ستطيع المرء ان يحول الامكانية الى واقع لاسباب كثيرة.

ان البناء النحتي « القاعدة الاقتصادية للمجتمع » في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، يعني بتحطيم علاقات الانتاج الرجعية القديمة شبه الاقطاعية بالاساس « مع علاقات برجوازية قائمة على اساس الراسمال الاجنبي والكمبرادوري المحلي » واقامة علاقات انتاجية جديدة تقدمية بين منتجين محررين من الاستغلال ، بدلا من علاقات الانتاج الاقطاعي وشبه الاقطاعي « حتى العبودية احيانا » فتصفى ازالة الدولة والمزارع التعاونية والقادرين والبرجوازية الراسمال التجاري الكمبرادوري والتسليفي - هذا بالطبع لا ينفي وجود بعض العناصر الوطنية او التقدمية في مؤسسات الدولة المختلفة ولكن القوة المؤثرة في الدولة والمسيرة لسياستها لا تمثل مصالح الكادحين .

ان تخلف البناء التحتي وطبيعة الدولة وسياستها في مختلف المجالات قد ادى وساعد على سيادة الاراء والافكار الخاطئة في المجتمع ولا شك ان اجهزة الاعلام تلعب دورا كبيرا في تثبيت الاراء والافكار والمفاهيم الرجعية في اذهان الناس وتعرقل نشر ،الفكر التقدمي .

ولما كان البناء الفوقي يتمتع باستقلال نسبي « وليس مطلق » عن القاعدة الاقتصادية فلذا يمكن ان تكون بعض بنية البناء الفوقي لا تلائم القاعدة الاساسية » ، فاما ان تكون متقدمة عن القاعدة او مختلفه عنها ولذا نجد في الشمال اليمني منظمات سياسية واجتماعية ديمقراطية متقدمة عن القاعدة ، وهذه الاحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية « التي تعمل سرا » لها نفوذها وتاثيرها بين اوساط الجماهير الكادحة والبرجوازية الصغيرة وبشكل خاص بين المثقفين وفي المدن الكبيرة » ولكن اذا كنا لا نخاف الحقيقة « رغم ان الحقيقة تكون احيانا مرة » يضم الميم » يجب ان نقول ان تاثير هذه المنظمات الوطنية والتقدمية ضعيف ، بالقياس الى النفوذ والتاثير الذي تمتع به القوى الرجعية ، وخاصة الموجودة في السلطة ومما يزيد ضعف نفوذ وتاثير هذه القوى الوطنية والتقدمية كونها مشتتة ، المعاون والتنسيق بينها ضعيف وليس في المستوى المطلوب والضروري وبعضها تنكرها العلاقات الداخلية التي هي علاقات ثانوية .

ان وجود الاحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية في شمال اليمن ووجود انصار ونفوذ وتاثير معين لها ، لا ينفي الطابع الرجعي للنظام السائد في الشمال ، وللبناء الفوقي..

ان اختلاف العلاقات الاقتصادية الانتاجية وبالتالي البناء الفوقي بين شمال اليمن وجنوبه وجعل عملية وحدة الشعب اليمني في دولة واحدة - حاليا - عملية معقدة جدا ، ومما زاد في تعقيدها هو التوجه الحالي المختلف للنظامين في شمال اليمن وجنوبه تجاه مختلف القضايا الداخلية والعربية والدولية .

ولكن هذا لا يعني عدم النضال من اجل تهيئة الظروف الموضوعية لقيام الدولة اليمنية الواحدة ان النضال المستمر والدؤوب لخلق الظروف الموضوعية الواحدة « باقامة حكم وطني ديمقراطي في الشمال » واجب وطني .

وفي تنظيم الطبقة العاملة اليمنية وتمثيل وتجسيد مصالحها الثورية والتقدمية .. »

النظام الداخلي الباب الاول ، المادة الاولى فقرات ا - ب - ج - كما نص البرنامج في الباب الثاني الفصل الاول على تثبيت علاقات من نوع جديد لبناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي » .

ولو القينا نظرة عاجلة على البناء الفوقي في الشمال اليمني شاهدنا صورة اخرى مختلفة تماما ، فعلى اساس البناء النحتي « بالاساس قاعدة اقتصادية قطاع شبه اقطاعية في الريف وبرجوازية مدان تنمو في المدن » قام بناء فوقي مناسب له من الاراء والافكار والدولة بمؤسساتها المختلفة ..

ان الدولة في الشمال بمؤسساتها المختلفة - بشكل عام تمثل مصالح الاقطاعيين والملاكين العقاريين والبرجوازية الراسمال التجاري الكمبرادوري والتسليفي - هذا بالطبع لا ينفي وجود بعض العناصر الوطنية او التقدمية في مؤسسات الدولة المختلفة ولكن القوة المؤثرة في الدولة والمسيرة لسياستها لا تمثل مصالح الكادحين .

ان تخلف البناء التحتي وطبيعة الدولة وسياستها في مختلف المجالات قد ادى وساعد على سيادة الاراء والافكار الخاطئة في المجتمع ولا شك ان اجهزة الاعلام تلعب دورا كبيرا في تثبيت الاراء والافكار والمفاهيم الرجعية في اذهان الناس وتعرقل نشر ،الفكر التقدمي .

ولما كان البناء الفوقي يتمتع باستقلال نسبي « وليس مطلق » عن القاعدة الاقتصادية فلذا يمكن ان تكون بعض بنية البناء الفوقي لا تلائم القاعدة الاساسية » ، فاما ان تكون متقدمة عن القاعدة او مختلفه عنها ولذا نجد في الشمال اليمني منظمات سياسية واجتماعية ديمقراطية متقدمة عن القاعدة ، وهذه الاحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية « التي تعمل سرا » لها نفوذها وتاثيرها بين اوساط الجماهير الكادحة والبرجوازية الصغيرة وبشكل خاص بين المثقفين وفي المدن الكبيرة » ولكن اذا كنا لا نخاف الحقيقة « رغم ان الحقيقة تكون احيانا مرة » يضم الميم » يجب ان نقول ان تاثير هذه المنظمات الوطنية والتقدمية ضعيف ، بالقياس الى النفوذ والتاثير الذي تمتع به القوى الرجعية ، وخاصة الموجودة في السلطة ومما يزيد ضعف نفوذ وتاثير هذه القوى الوطنية والتقدمية كونها مشتتة ، المعاون والتنسيق بينها ضعيف وليس في المستوى المطلوب والضروري وبعضها تنكرها العلاقات الداخلية التي هي علاقات ثانوية .

ان وجود الاحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية في شمال اليمن ووجود انصار ونفوذ وتاثير معين لها ، لا ينفي الطابع الرجعي للنظام السائد في الشمال ، وللبناء الفوقي..

ان اختلاف العلاقات الاقتصادية الانتاجية وبالتالي البناء الفوقي بين شمال اليمن وجنوبه وجعل عملية وحدة الشعب اليمني في دولة واحدة - حاليا - عملية معقدة جدا ، ومما زاد في تعقيدها هو التوجه الحالي المختلف للنظامين في شمال اليمن وجنوبه تجاه مختلف القضايا الداخلية والعربية والدولية .

ولكن هذا لا يعني عدم النضال من اجل تهيئة الظروف الموضوعية لقيام الدولة اليمنية الواحدة ان النضال المستمر والدؤوب لخلق الظروف الموضوعية الواحدة « باقامة حكم وطني ديمقراطي في الشمال » واجب وطني .

وجوبه افشال هذه السياسة سياسة بمثابة الحرب في المستقبل ايضا وهذا يتطلب وحدة هذه القوى بهذا الشكل او ذاك ، وعاونتها فيما بينها ورسم البرامج والخطط والتدابير الصحيحة والدقيقه والمستمدة الى الواقع الموضوعي القائم والامكانيات الذاتية العملية .

لقد كان اهداف القتال بين اثناء الشعب اليمني بين ج. ي. د. ش . و ج. ع. ي. مكسبا وطنيا وثوريا كبيرا ليس فقط للكادحين اليمنيين بل لحركة التحرر الوطني العربية التقدمية، حيث ان اهداف الحرب بمثابة توجيه ضربة قوية الى الخطط والمشاريع الاستعمارية الرجعية في الجزيرة والخليج لهذا السبب استقبل كل الوطنيين العرب ، على اختلاف اراائهم وايديولوجيتهم اهداف الحرب بالتاييد الحار .

ولكني « تبرهن » ج. ع. ي. انها دخلت الحرب ضد ج. ي. د. ش. مراجل « الوحدة اليمنية » اصر وفدها في اجتماعات القاهرة بانه يتم بحث المسائل المتعلقه « بالوحدة اليمنية » اولا فطرح الجانب اليمني الديمقراطي مشروعه وبعد المناقشة جرى الاتفاق على صيغه مشتركة لاتفاقية الوحدة وقع عليها في القاهرة كما جرى لقاء للقمة في طرابلس جرى الاتفاق على بيان مشترك حول المسائل المتعلقة بالوحدة، وتم تشكيل اللجان لتنفيذ ذلك ■

البقية في العدد القادم